

طريقة سياق الأحاديث في «المستدرک»

وبعض مظاهر الصناعة الحديثية فيه

١. يورد الحاكم طرقَ حديث الصحابي الواحد، ويسوق ما يُقوِّيه من متابعات وشواهد.

ثم يحكم على الحديث بألفاظٍ متنوّعةٍ، وقد يُعلِّل الحكمَ، ويبين وجهَ صحَّته أو ضعفه، ويُبين سببَ إعراض الشيخين عن إخراج الحديث.

مثال ذلك: أنه أخرج حديث: «لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً»، من طريقين عن كثير بن زيد، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، ثم قال: «هذا حديثٌ أسنده جماعة من الأئمة عن كثير بن زيد، ثم أوقفه عنه حماد بن زيد وحده، فأما الشيخان فإنهما لم يخرجا عن كثير بن زيد، وهو شيخٌ من أهل المدينة، ... لا أعرفه يجرح في الرواية، وإنما تركاه لقلّة حديثه، والله أعلم. ولهذا الحديث شواهدٌ بألفاظٍ مختلفة: عن أبي هريرة، وأبي الدرداء، وسَمُرَة بن جندب، يصحُّ بمثلها الحديث على شرط الشيخين»، ثم ساقها، وقال: «هذه الأحاديث التي خرَّجتها في هذا الباب بألفاظها المختلفة كلها صحيحة الإسناد»^(١).

٢. قد يُكرِّر بعض الأحاديث بنفس الإسناد أو بإسنادٍ مغاير، بحسب ما تقتضيه الحاجة؛ كاستدلال بالحديث على أكثر من حكمٍ، أو تكثير طرق الحديث إن كان فيه ضعف، أو غير ذلك من الأسباب.

٣. إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن؛ فقد يذكر بعضها ويُشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها.

مثال ذلك: أنه ساق أحدَ طرقِ حديث وفد عبد قيس، ثم قال: «وهكذا رواه بطوله معاوية بن سلّام وأبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير»^(٢).

(١) المستدرک (١/٢٩٩).

(٢) المستدرک (١/٤٣٢).

٤. يُبَيِّن ما أُعِلَّ به الحديث، ويدفع العلة إن كانت غير قاذحة.

مثال ذلك: أنه أخرج حديث: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَعَاهِدَةً»، وذكر ما أُعِلَّ به، ثم قال: «والذي يسكن إليه القلب أَنَّ هذا إسنادٌ وذاك إسنادٌ آخر، لا يُعَلَّل أحدهما الآخر؛ فَإِنَّ حماد بن سلمة إمام، وقد تابعه عليه أيضاً شريك بن الخطّاب، وهو شيخ ثقة من أهل الأهواز»^(١).

(١) المستدرک (١/٢٩٣).